مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري
تشرين الأول/أكتوبر

OCHA

نظرة عامة

القضايا الرئيسية:

- ارتفاع وتيرة أعمال العنف في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل يؤدي إلى عدد قياسي من الخسائر البشرية
- أعمال إعادة بناء 1,134 منزلاً دمرت بالكامل خلال الأعمال القتالية في عام 2014 ما زالت قيد التنفيذ
- موسم قطف الزيتون: مخاوف بشأن القيود المفروضة على الوصول في بعض المناطق

تصاعدت أعمال العنف التي بدأت في منتصف أيلول/سبتمبر في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل كبير خلال تشرين الأول/أكتوبر. وقد ترافقت الاحتجاجات واسعة النطاق، والتي أدت إلى اشتباكات عنيفة مع القوات الإسرائيلية، مع عمليات طعن شبه يومية أو محاولات طعن مزعومة ضد إسرائيليين على يد شبان فلسطينيين، ومعظمهم أُطلقت النار عليهم وقتلوا في المكان.

عدد الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية في تشرين الأول/أكتوبر 2015 (51 حالة وفاة و7,027 إصابة[1]) هو أعلى عدد سُجِّل في شهر واحد منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رصد الخسائر البشرية ذات الصلة بالصراع في عام 2005. وبلغ إجمالي الخسائر البشرية في قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر أعلى عدد شهري منذ نهاية الأعمال القتالية في عام 2014. وقد نتج عن بعض الحوادث مخاوف بشأن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية القوة المفرطة، بما في ذلك المخاوف من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء.[2]

محتويات التقرير

موجة أعمال العنف في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل تؤدي الى عدد قياسي من الخسائر البشرية.....3

أعمال إعادة البناء لأكثر من ربع المنازل المدمرة بالكامل مستمرة وعلى وشك أن تبدأ.....5

الانقسام الداخلي الفلسطيني يستمر في التأثير على تقديم الخدمات الأساسية في قطاع غزة.....7

القيود المفروضة على الواردات تقوّض الاستعداد للإستجابة للكوارث في غزة.....9

استعادة الوصول إلى الأرض في المنطقة المحظورة في غزة على طول السياج المحيط.....10

موسم قطف الزيتون لعام 2015 يبدأ وسط تصاعد التوتر في الأرض الفلسطينية المحتلة.....11

تراجع في عمليات الهدم في الضفة الغربية وعمليات التهجير خلال أيلول/سبتمبر.....13

تصوير أحمد مظهر.
اشتباكات عند المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم (قبر راحيل)، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

أبرز الأرقام في تشرين الأول/أكتوبر

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	69
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	7,392
اسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)	8
اسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)	115
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	6
مهجرون في الضفة الغربية	40

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015

705 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 45% من التمويل

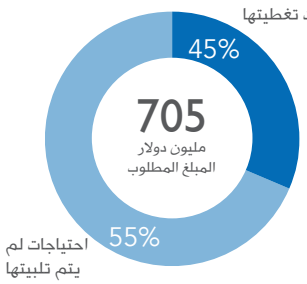

www.ochaopt.org
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 9962 2 582 (0) 972+ | فاكس 9962 2 582 (0) 972+ | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

في إيجازه لمجلس الأمن يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر، أكد نائب الأمين العام للأمم المتحدة أن موجة العنف الحالية لم تكن لتندلع، «لو أن الفلسطينيين لا يعيشون تحت احتلال خانق ومذل مستمر منذ ما يقرب من نصف قرن». وأضاف: «لا يوجد مكان فيه الإحباط والغضب إزاء الوضع الحالي أكثر وضوحا مثلما هو بين الشباب». وأشار أيضا إلى أن الهجمات الفلسطينية، والتي قتلت في تشرين الأول/أكتوبر وحده ثمانية إسرائيليين وأصابت أكثر من 55 آخرين، «زادت من حدة الشعور بالخوف بين السكان الإسرائيليين»، مشيرا إلى أنه» عندما يواجه الإسرائيليون جوا من الرعب، فإنهم بحق يتوقعون من سلطاتهم أن تفرض الأمن».

هناك قضايا مزمنة أخرى أيضا تغذي الإحباط الفلسطيني الذي يولد ضعف الأوضاع الإنسانية. بعد مرور أكثر من عام على انتهاء الأعمال القتالية في قطاع غزة، فإن أقل من عشرة بالمائة من المنازل التي دمرت تماما قيد البناء. وعلى الرغم من التعهدات السخية للعديد من الدول، هناك فجوة في التمويل لإعادة بناء أكثر من ثلاثة أرباع (9,200 وحدة) المنازل المدمرة بالكامل. وفي غضون ذلك، لا يزال ما يقرب من 95,000 شخص هُجروا خلال الحرب يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر مع عائلات مضيفة، أو في شقق مستأجرة، أو وحدات جاهزة، أو على أنقاض منازلهم السابقة.

إن تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للفئات السكانية الأكثر تضررا من الاحتلال والعنف أمر ضروري لتخفيف المعاناة ومنع المزيد من التدهور في الأوضاع.

وعلى الجانب الإيجابي، أزالت السلطات الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر القيود المفروضة منذ فترة طويلة على استيراد الحصى إلى قطاع غزة، وبالتالي تسهيل أنشطة البناء. بالرغم من ذلك لا تزال القيود المتبقية التي تفرضها إسرائيل على استيراد المواد المدرجة في قائمة المواد ذات «الاستخدام المزدوج»، وكذلك الانقسام الداخلي الفلسطيني، تستمر في تقويض تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك قدرة المؤسسات المحلية على الاستجابة لحالات الطوارئ. ويعتبر هذا مصدر قلق على وجه الخصوص في بداية فصل الشتاء والفيضانات الموسمية المتوقعة والنزوح المرتبط بذلك.

وفي الضفة الغربية، وبالرغم من الانخفاض الحاد في عدد المباني الفلسطينية التي هدمت في أيلول/سبتمبر بسبب عدم وجود رخصة بناء، استؤنفت في تشرين الأول/أكتوبر عمليات الهدم العقابية التي تستهدف منازل أسر مرتكبي أو المشتبه بهم بتنفيذ هجمات ضد الإسرائيليين. وأقر مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي هذه الممارسة مؤخرا، مشيرا إلى الحاجة إلى ردع المهاجمين المحتملين. إن عمليات الهدم العقابية تركت آثارا مدمرة على الأسر، وخاصة الأطفال، ووصفها المفوض السامي لحقوق الإنسان مؤخرا بأنها «غير قانونية وتأتي بنتائج عكسية على حد سواء».

وتشمل التدابير الإضافية التي صادق عليها مجلس الوزراء الأمني نشر العشرات من المتاريس والحواجز على العديد من الشوارع الرئيسية المؤدية من وإلى الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. وعلى الرغم من إزالة عدد قليل من هذه العوائق منذ ذلك الحين، استمرت إجراءات التفتيش والفحص على الحواجز في عرقلة وصول ما يقرب من 140,000 شخص إلى الخدمات، بما في ذلك المرافق التعليمية والصحية، وأماكن العمل، والأماكن المقدسة.

إن تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للفئات السكانية الأكثر تضررا من الاحتلال والعنف أمر ضروري لتخفيف المعاناة ومنع المزيد من التدهور في الأوضاع. وفي الإيجاز المشار إليه سابقا، أكد نائب الأمين العام للأمم المتحدة أن «العنف نابع في الأساس من غياب الخطاب السياسي الحقيقي وغياب الأفق السياسي... يجب تكثيف الجهود من جميع الجهات لاستعادة الأمل الفلسطيني والإسرائيلي بأن السلام لا يزال ممكنا».

موجة أعمال العنف في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل تؤدي الى عدد قياسي من الخسائر البشرية

هجمات مثيرة للقلق ضد الإسرائيليين والفلسطينيين وقلق إزاء الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية

انتشرت الاحتجاجات والمواجهات الفلسطينية مع الشرطة الإسرائيلية التي بدأت في منتصف أيلول/سبتمبر في الحرم الشريف/جبل الهيكل في البلدة القديمة بالقدس الشرقية[3]، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بسرعة كبيرة، بما في ذلك جميع أنحاء الضفة الغربية والمناطق الحدودية بين غزة وإسرائيل. وكان ما تبعها في تشرين الأول/أكتوبر موجة العنف التي شهدت المظاهرات، والاشتباكات العنيفة، والهجمات المتعمدة ضد المدنيين، والتي خلفت عند نهاية الشهر، 69 قتيلاً فلسطينياً وثمانية قتلى إسرائيليين وأكثر من 7,300 جريح فلسطيني و115 جريحاً[4] إسرائيلياً.

الخسائر البشرية بين الفلسطينيين

69 قتيلاً

7,392 جريحاً

الخسائر البشرية بين الإسرائيليين

8 قتيلاً

115 جريحاً

يعتبر عدد الخسائر البشرية بين فلسطينيي الضفة الغربية في تشرين الأول/أكتوبر أعلى عدد سُجل في شهر واحد منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برصد ونقل الحوادث ذات الصلة بالصراع في عام 2005

يعتبر عدد الخسائر البشرية بين فلسطينيي الضفة الغربية في تشرين الأول/أكتوبر أعلى عدد سُجل في شهر واحد منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رصد والإبلاغ عن الحوادث ذات الصلة بالصراع في عام 2005، في حين أن عدد الخسائر البشرية في قطاع غزة هو الأعلى منذ نهاية الصراع المسلح في عام 2014.

جرحى فلسطينيون حسب نوع السلاح (غزة والضفة الغربية)

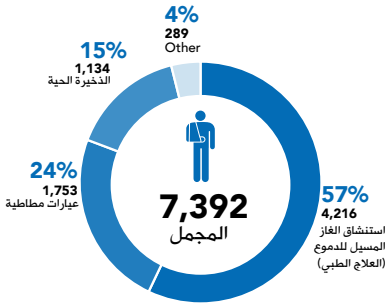

تصاعد العنف منذ أول تشرين الأول/أكتوبر عندما أطلقت مجموعة من المسلحين الفلسطينيين الرصاص على مستوطن إسرائيلي وزوجته في محافظة نابلس وقتلتهما، وتفيد التقارير أن المجموعة تابعة لحماس. وكانت هذه بداية سلسلة من الهجمات، معظمها عمليات طعن، نفذها أفراد فلسطينيون لا ينتمون لأي فصيل معين، ولكنهم يعملون من تلقاء أنفسهم لاستهداف القوات الإسرائيلية والمدنيين في كل من الضفة الغربية وإسرائيل. أودت الهجمات بحياة ثمانية إسرائيليين وأسفرت عن إصابة أكثر من 55 آخرين،

وفيات حسب نوع الحادث

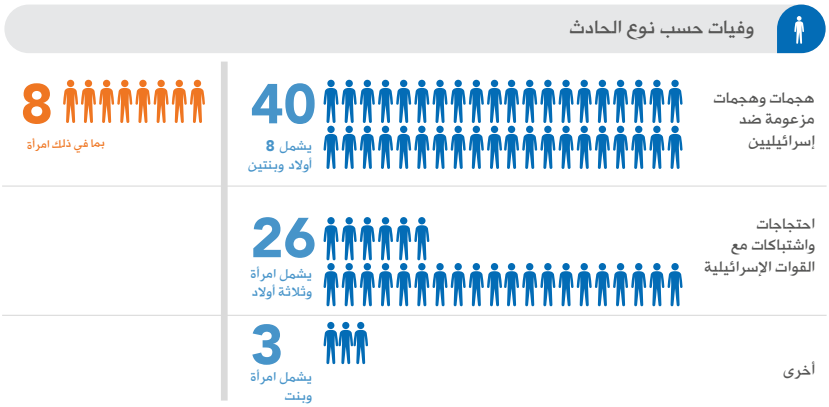

بينهم أربعة أطفال. ونتيجة لهذا النوع من الحوادث، قتل 40 فلسطينياً من الجناة والجناة المشتبه بهم، بما في ذلك عشرة أطفال، وأصيب أربعة آخرون بجروح. وتبقى الظروف المحيطة ببعض الحوادث موضع خلاف، بما في ذلك الإدعاءات بأن بعض المتورطين لم يقوموا في الواقع بأي هجوم.

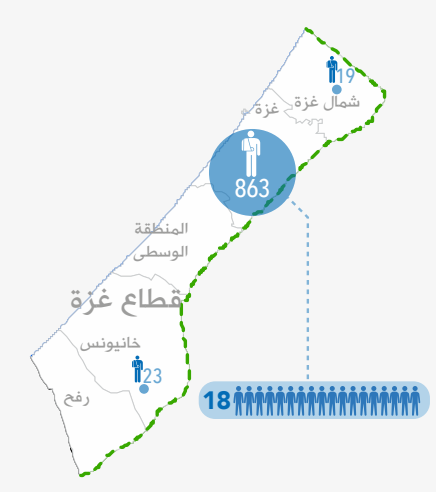

وقعت احتجاجات واسعة النطاق واشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية، وخاصة عند الحواجز وخلال عمليات التفتيش والاعتقال. ثم انتشرت الاحتجاجات إلى المناطق المتاخمة للسياج الإسرائيلي المحيط بقطاع غزة، مما أدى إلى عدة اختراقات للسياج. أعلى عدد للخسائر البشرية سُجل في محافظة القدس (انظر المعلومات البيانية هنا)، حيث أصيب أكثر من 1,300 فلسطيني، غالبيتهم في القدس الشرقية (وخاصة في العيسوية، ومخيم شعفاط للاجئين والبلدة القديمة).

يؤكد ارتفاع عدد الوفيات بين الفلسطينيين والخسائر البشرية الناجمة عن استخدام الذخيرة الحية مخاوف طويلة المدى بشأن الاستخدام المفرط للقوة.

نتجت غالبية الخسائر البشرية بين الفلسطينيين (ما يقرب من 57 بالمائة)، وكذلك ثلاث وفيات (بما في ذلك رضيع عمره ثمانية أشهر) من استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي يحتاج علاجاً طبياً. وثاني أكبر فئة من الخسائر البشرية للفلسطينيين (24 بالمائة) نتجت عن الرصاص المطاطي. وأخيرا، كان 15 بالمائة من الخسائر البشرية ناجمة عن الذخيرة الحية التي أطلقتها القوات الإسرائيلية -أكثر من 1,100 فلسطيني، وهذا هو الرقم الأعلى الذي سجله مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في شهر معين منذ عام 2005. أكثر من 100 من الخسائر البشرية بالرصاص الحي سُجلت في ثلاثة حوادث وقعت في يوم واحد (11 تشرين الأول/أكتوبر) في شمال الضفة الغربية: عند حاجز حوارة (نابلس)، وحاجز طولكرم (طولكرم)، وحاجز مدينة قلقيلية (قلقيلية).

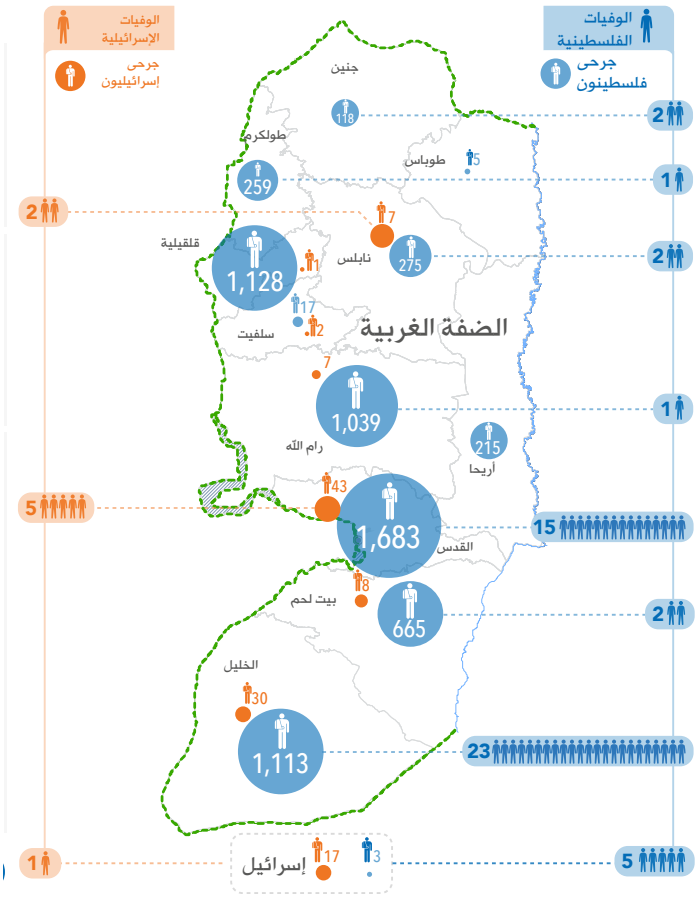

بالإضافة إلى الخسائر البشرية الإسرائيلية ممن قتلوا أو جرحوا نتيجة لهجمات الطعن في تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك 52 إسرائيلياً، بينهم 24 مدنياً و28 من أفراد قوات الأمن، أصيبوا في اشتباكات أو في حوادث أخرى، بما في ذلك 45

إصابة ناتجة عن إلقاء الحجارة، وإصابتان ناتجتان عن الزجاجات الحارقة، وثلاث إصابات ناتجة عن القنابل الأنبوبية، وواحدة ناتجة عن عملية دهس بسيارة. وكان أكبر عدد من الخسائر البشرية الإسرائيلية في القدس الشرقية (33 بالمائة)، تليها محافظات الخليل (21 بالمائة)، ونابلس (13 بالمائة)، ورام اللّه (11 بالمائة)، وبيت لحم (7 بالمائة)، وسلفيت وقلقيلية وداخل القدس الغربية (إصابة واحدة لكل منها).

قلق إزاء الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية: يؤكد العدد الكبير للقتلى والجرحى الفلسطينيين على يد قوات الأمن الإسرائيلية، خاصة تلك الناجمة عن استخدام الذخيرة الحية، المخاوف طويلة المدى بشأن الاستخدام المفرط للقوة في الاحتجاجات العنيفة وفي التعامل مع هجمات الطعن أو هجمات الطعن المزعومة على حد سواء.

تشير الأدلة الأولية من بعض حوادث الطعن، بما في ذلك لقطات الفيديو، إلى أن المهاجمين كان من الممكن السيطرة عليهم والقبض عليهم باستخدام القوة بدرجة أقل[5]. وعززت اقتباسات نقلتها وسائل الإعلام لكبار المسؤولين الإسرائيليين، بما في ذلك قائد شرطة منطقة القدس ووزير الأمن الداخلي، هذه المخاوف، حيث أعلنوا أن منفذي الهجمات لا ينبغي أن يغادروا مسرح الجريمة وهم على قيد الحياة[6].

تعمل القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي التعامل مع الاحتجاجات بجانب سياج غزة، بموجب صلاحية إنفاذ القانون. وبموجب القانون الدولي، فإن استخدام الأسلحة النارية في ظروف إنفاذ القانون غير مسموح به إلا دفاعا عن النفس أو دفاعا عن الآخرين ضد تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة، وفقط عندما تكون الوسائل الأقل قوة غير كافية لحماية الأرواح[7]. وقد أكد المدعي العام الإسرائيلي انطباق هذه المبادئ فيما يتعلق بالقوات الإسرائيلية في السياق الحالي[8].

وبالرغم من أنه تم فتح عدة تحقيقات في الوفيات الناجمة عن الاشتباكات في الضفة الغربية[9] كما أفادت التقارير، غالبية الحالات التي تنطوي على قتل أو إصابة خطيرة للمتظاهرين، والجناة أو الجناة المزعومين مرتكبي الهجمات، لم تخضع للتحقيق، وبالتالي فإنّ انعدام المساءلة يشكل مصدر قلق متزايد.

كما أشار نائب الأمين العام للأمم المتحدة في إيجازه أمام مجلس الأمن في 22 تشرين الثاني/أكتوبر، فإن الزيادة في الاحتجاجات والهجمات الفلسطينية تجري على خلفية الإحباط المتزايد مع انعدام الأفق السياسي الذي يؤدي إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد. وهناك عوامل أخرى تولد الإحباط، وتشمل مخاوف بشأن تغيير الوضع القائم في الحرم الشريف/جبل الهيكل؛ والتوسع الاستيطاني المستمر إلى جانب القيود الشديدة على التنمية الفلسطينية في المنطقة (ج)؛ وانعدام المساءلة بشكل عام بشأن الهجمات ضد الفلسطينيين.

أفادت التقارير أن أعمال إعادة بناء 1,134 منزلا دمرت تماما خلال الأعمال القتالية عام 2014، تشكل أقل من عشرة بالمائة من مجموع الحالات لهذه الفئة (12,584) هي قيد التنفيذ.

أعمال إعادة البناء لأكثر من ربع المنازل المدمرة بالكامل مستمرة وعلى وشك أن تبدأ

إسرائيل ترفع القيود المفروضة على استيراد الحصى

اعتبارا من مطلع تشرين الأول/أكتوبر، كانت عملية إعادة بناء 1,134 منزلاً دمرت بالكامل خلال الأعمال القتالية عام 2014، وهي تشكل أقل من عشرة بالمائة من مجموع الحالات لهذه الفئة (12,584) قيد التنفيذ. تم الانتهاء من إعادة بناء أول منزل دمر بالكامل بتمويل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في تشرين الأول/أكتوبر.[10] وأفادت

يعتمد هذا القسم على مساهمة من فريق المأوى

التقارير أنه تم تأكيد تمويل 2,250 وحدة إضافية، أو 16 بالمائة إضافية من عدد الحالات ، رغم أن توقيت التحويلات المالية الفعلية وبدء العمل على أرض الواقع يبقى غير واضح[11]. وعلى الرغم من التعهدات السخية التي قدمتها العديد من الدول خلال مؤتمر القاهرة عام 2014 لإعادة إعمار غزة، لا تزال الفجوة في التمويل لإعادة إعمار أكثر من ثلاثة أرباع (9,200 وحدة) المنازل التي دمرت بالكامل موجودة.[12]

كان التقدم في ترميم المنازل التي تضررت أكثر أهمية ، بما في ذلك الانتهاء مما يقرب من 12 بالمائة من المنازل التي أُصيبت بأضرار بالغة، مما يسمح لما يقرب من 5,000 نازح بالعودة إلى المنزل.

	# الوحدات	المنجز	قيد التنفيذ	التمويل	الفجوة
مدمرة بالكامل	12,584	1	1,134	2,250	9,199
متضررة بشكل بالغ	6,773	808	2,390	323	3,252
أضرار رئيسية	6,213	66	1,018	134	4,995
أضرار ثانوية	145,949	69,076	9,165	1,219	66,489

المصدر: فريق المأوى، ورقة حقائق، تشرين الأول/أكتوبر 2015.

رفعت السلطات الإسرائيلية الحصى من قائمة السلع ذات «الاستخدام المزدوج» المحظور دخولها إلى قطاع غزة.

وفي غضون ذلك، يقيم ما يقرب من 95,000 شخص دمرت منازلهم أو تضررت بشكل بالغ حاليا لدى عائلات مضيفة، أو في شقق مستأجرة، أو في وحدات جاهزة، أو في خيام وملاجئ مؤقتة، أو على أنقاض منازلهم السابقة. وتثير ظروف معيشتهم مجموعة من المخاوف بشأن الحماية، بما في ذلك الاكتظاظ، والوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية، وانعدام الخصوصية، والتوترات مع المجتمعات المضيفة، والمخاطر الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة والتعرض لحالات الطقس المتطرفة.

منذ أيار/مايو 2015، واصلت آلية إعادة إعمار غزة تسهيل دخول مواد البناء المحظورة (وخاصة الاسمنت، والحصى والقضبان المعدنية) لإعادة بناء المنازل التي دمرت بالكامل من خلال «قناة المساكن». مُنع استيراد هذه المواد بعد فرض الحصار في عام 2007، وقد تم تقييدها منذ عام 2010 بعد أن صنفتها السلطات الإسرائيلية بأنها مواد ذات «استخدام مزدوج» (مدنية وعسكرية).

وقد أدى إطلاق قناة المساكن إلى زيادة في حجم مواد البناء هذه ومواد البناء غير المحظورة التي تدخل غزة (انظر الرسم البياني). في أيلول/سبتمبر، دخل ما مجموعه 5,411 شاحنة من مواد

مواد البناء التي تدخل غزة في عام 2015

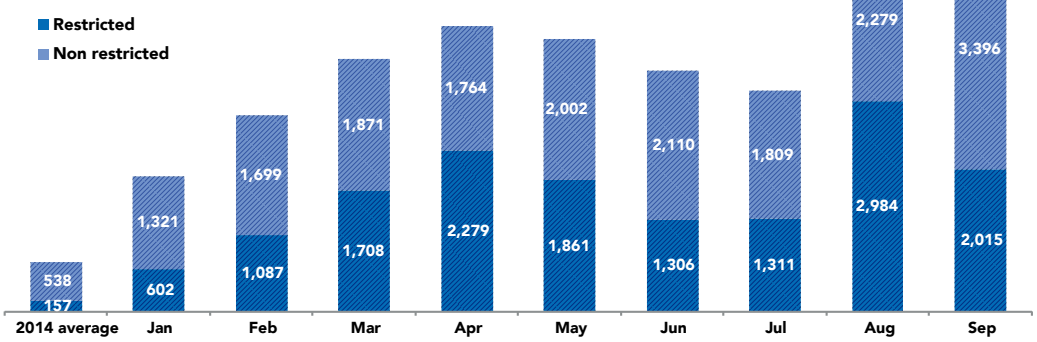

البناء إلى غزة، بزيادة نسبتها 55 بالمائة مقارنة مع المتوسط الشهري منذ بداية عام 2015، وثمانية أضعاف المتوسط الشهري خلال 2014.

في تشرين الأول/أكتوبر، رفعت السلطات الإسرائيلية الحصى من قائمة السلع ذات»الاستخدام المزدوج». وهذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها تعديل القائمة خلال هذا العام، مع تغييرات سابقة تشمل إضافات وحذف .[13] وبالتالي، يمكن للأفراد والمنظمات الآن أن يستوردوا الحصى دون الحاجة لموافقة مسبقة من السلطات الإسرائيلية من خلال آلية إعمار غزة أو غيرها من الآليات. ولكن، ستحتفظ السلطات الإسرائيلية بحصة من 400 شاحنة من الحصى يوميا، وذلك بالرغم من التوسيع الأخير في معبر كيرم شالوم التي زادت بشكل كبير الحجم المحتمل للسلع التي يمكن عبورها.

بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، بلغ مجمل المواد المقيدة التي خصصتها آلية إعادة إعمار غزة للمشاركين المعتمدين في قناة المساكن ما يقرب من 1.7 مليون طن. ولكن، اشترى المستفيدون حتى الآن أقل من 20 بالمائة من هذه الكمية من البائعين المعتمدين[14]. ويمكن أن تعزى الفجوة الكبيرة بين مخصصات آلية إعادة إعمار غزة والشراء الفعلي للمستفيدين من الباعة المعتمدين، من بين أسباب أخرى، إلى نمط توزيع المساعدات المالية على دفعات بناء على التقدم. ويمكن أن يعزى ذلك أيضا إلى توفر الحصى المنتج محليا (من الأنقاض المسحوقة) والقضبان المعدنية، والتي هي أرخص بكثير من المواد المستوردة عن طريق إسرائيل، بالرغم من أن الجودة القليلة لهذه المواد تشكل خطرا على سلامة المنشآت المبنية بها.

وتيرة أسرع لإعادة الإعمار من شأنها أن تتطلب صرفاً في الوقت المناسب للتبرعات التي تعهد بها المجتمع الدولي في مؤتمر القاهرة قبل سنة

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا، فإن وتيرة أسرع لإعادة الإعمار من شأنها أن تتطلب صرفاً في الوقت المناسب للتبرعات التي تعهد بها المجتمع الدولي في مؤتمر القاهرة قبل سنة؛ وقدرة إضافية لدخول مواد البناء، بما في ذلك إعادة فتح معابر أخرى غير معبر كيرم شالوم ؛ وحذف مواد بناء إضافية ضرورية ومعدات من قائمة الاستخدام المزدوج، وخاصة الأخشاب.

الإنقسام الداخلي الفلسطيني يستمر في التأثير على تقديم الخدمات الأساسية في قطاع غزة

لم يتلق موظفو القطاع العام الذين تم توظيفهم بعد عام 2007 رواتبهم منذ الـ 18 شهرا الماضية

يستمر الانقسام طويل الأمد بين السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إعاقة تقديم الخدمات الأساسية في غزة. وبالرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني في نيسان/أبريل 2014، كانت حكومة الوفاق الوطني عاجزة عن تحمل مسؤولياتها الكاملة في غزة بسبب عدم الاتفاق على القضايا الرئيسية المتعلقة بنقل الصلاحيات.

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الأول/أكتوبر 2015

مبنى قيد البناء لإسكان النازحين ؛ بيت حانون

أدى عدم وجود سلطة وقنوات اتصال واضحة بين المؤسسات الحكومية في قطاع غزة ونظرائها في الضفة الغربية إلى ازدواجية في المهام وثغرات في الإدارة وأوامر إدارية متناقضة إلى حد ما. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك انخفاضاً حاداً في تخصيص الأموال اللازمة لجميع الهيئات الحكومية في غزة منذ تشكيل حكومة الوفاق الوطني، مما يعيق إنجاز الوظائف الأساسية ويمنع دفع الرواتب لموظفي القطاع العام الذين عينتهم سلطة حركة حماس السابقة القائمة بحكم الأمر الواقع. وقد أدى هذا إلى زيادة التغيب عن العمل.

في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في عام 2007، اضطر الآلاف من موظفي الخدمة المدنية وموظفي الأمن (67,000) إلى التوقف عن العمل إما لأن السلطة الفلسطينية في رام اللّه أجبرتهم على ذلك، أو لأن السلطات الجديدة القائمة بحكم الأمر الواقع (أي حماس) فصلتهم عن العمل. ورغم أن بعض هؤلاء الموظفين عادوا إلى العمل (9,000 في الصحة والتعليم بشكل أساسي)، إلا أن 51,000 موظف آخرين لا تزال تدفع لهم السلطة الفلسطينية لم يعودوا إلى العمل. ولسد الفجوة، عينت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة تدريجيا نحو 42,000 موظف جديد، بما في ذلك حوالي 24,000 في القطاع الاجتماعي وحده. ولكن، منذ منتصف عام 2013، كانت قدرة سلطات الأمر الواقع على دفع رواتب الموظفين الجدد مقيدة بشدة نظرا لإغلاق أنفاق التهريب بين قطاع غزة ومصر، والتي كانت مصدراً رئيسياً للدخل.

في حين أن مستوى التنسيق بين فرعي غزة والضفة الغربية لوزارة الشؤون الاجتماعية أفضل نوعا ما مما هو بين هيئات أخرى، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية تعاني من قيود كبيرة في التمويل والقدرة.

قوضت هذه العوامل قدرة المؤسسات العامة على تقديم الخدمات الأساسية بشدة، بما في ذلك في مجالات مثل الإسكان، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي وإمدادات الكهرباء. وكان لعدم دفع الرواتب لأولئك الذين وظفتهم سلطات غزة منذ عام 2007 تأثيرا مباشرا على الأحوال المعيشية لهذه الأسر.

وكان للفجوات في التمويل والقدرة تأثير سلبي أيضا على المؤسسات الوطنية وعلى مستوى الاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ، مع تداعيات خاصة للوكالات الإنسانية العاملة في قطاع غزة. وفيما يلي بعض من المخاوف الرئيسية ذات الصلة:

أول المستجيبين: تأثرت جميع المؤسسات التي تقدم المساعدات العاجلة في حالات الطوارئ، وخاصة الكوارث الطبيعية أو الأعمال القتالية، سلباً جراء الانقسام الداخلي. ولكن، بسبب دوره المحوري في حالات الطوارئ، كان التأثير على الدفاع المدني الفلسطيني ضاراً بشكل خاص. منذ تأسيسه في عام 2014، لم تقدم حكومة الوفاق الوطني أي دعم مالي أو إداري أو لوجستي، بما في ذلك إمدادات الوقود لتشغيل مرافق ومعدات الطوارئ. وفي الوقت الحالي، يتم تغطية 60 بالمائة فقط من احتياجات الدفاع المدني الفلسطيني من الوقود من المخصصات التي تقدمها السلطات في غزة. وتترافق الفجوات الكبيرة في التمويل والقدرة مع القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد المواد والمعدات والمركبات (انظر القسم أدناه بشأن الاستعداد للفيضانات) والأضرار التي لحقت بمحطات العمل والمعدات الخاصة بالدفاع المدني الفلسطيني خلال الصراعات المسلحة الثلاثة السابقة. ولأن الدفاع المدني الفلسطيني يعمل بمعدات مؤهلة جزئيا فقط، فإن قدرته الحالية تقدر بأقل من 45 بالمائة من قدرته الكاملة المحتملة.

تقديم المساعدات الإنسانية: قوض الانقسام الداخلي سلسلة من المشاركات الاستراتيجية بين العاملين في المجال الإنساني والوزارات المختصة، وبشكل مباشر على تقديم المساعدات الإنسانية. على سبيل المثال، كانت وزارة الشؤون الاجتماعية تقليدياً واحدة من أهم الشركاء للوكالات الإنسانية في مجالات تقديم المساعدات الطارئة للنازحين ، والمساعدات الغذائية

والنقدية وحماية الطفل. تعاني الوزارة من قيود كبيرة على التمويل والقدرة، بما في ذلك عدم القدرة على نقل العاملين الميدانيين للمتابعة المنتظمة، وتحديد المستفيد أو في حالة الطوارئ بسبب أزمة الرواتب والفجوات اللوجستية.

إمدادات الطاقة: إن تشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة يتعرض للإعاقة بشكل دائم بسبب عدم وجود الأموال اللازمة لشراء الوقود. وتواجه السلطات في غزة مشاكل في تحصيل دفعات الكهرباء من المشتركين بسبب الظروف الاقتصادية الاجتماعية الصعبة، وتتفاقم هذه الأوضاع بسبب النزاع منذ فترة طويلة بين غزة ورام اللّه على ضرائب الوقود الذي يتم شراؤه لمحطة توليد كهرباء غزة. وفي حين منحت وزارة المالية في الضفة الغربية بانتظام إعفاء ضريبيا، فإن هذه القضية لابد من التفاوض بشأنها بشكل مستمر، وكانت هناك فترات لم يطبق فيها هذا الاستثناء، وبالتالي انخفض حجم الوقود التي يمكن شراؤه. إن نقص الوقود المتكرر ناتج عن مجموعة من العوامل، بما فيها الانقسام الداخلي، والذي جعل محطة كهرباء غزة غير قادرة على العمل بكامل طاقتها. وفي بعض المناسبات اضطرت للإغلاق تماما، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى 18 ساعة يومياً. يُطلب من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة أونروا التنسيق وتوزيع الوقود في حالات الطوارئ لضمان تشغيل 130 مرفقاً حيوياً توفر الصحة والمياه والخدمات البلدية بشكل مستمر، وبشكل أساسي، من خلال مولدات احتياطية. منذ كانون الأول/ديسمبر 2013، تم تقديم تسعة ملايين لتر على الأقل من الوقود في هذا السياق.

يعتمد هذا القسم على معلومات قدمتها مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة[15]

القيود المفروضة على الواردات تقوّض الاستعداد للإستجابة للكوارث في غزة

آلاف الأسر معرضة لخطر التهجير

مع بداية موسم المطر، ستكون آلاف الأسر في غزة معرضة، مرة أخرى، لخطر التهجير المؤقت وتدمير ممتلكاتهم بسبب الفيضانات المحتملة. ومن المتوقع أن يؤدي طقس الشتاء إلى تفاقم الأوضاع المعيشية الهشة في الأصل وسبل العيش للسكان، وخاصة النازحين.

بدأت مصلحة مياه بلديات الساحل بتنفيذ أربعة مشاريع تهدف إلى الحد من خطر الفيضانات في المناطق المنخفضة. وقد تم الانتهاء من اثنين من المشاريع تعمل على تجميع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، بينما تم تأجيل المشروعين الباقيين بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد المضخات المتنقلة عالية الضغط والتدفق، والمصنفة كمواد ذات استخدام مزدوج. هذه المضخات ضرورية لإخراج مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي من المناطق المنخفضة وضخها إلى محطات المعالجة أو إلى البحر.

في عام 2013، ضربت عاصفة أليكسا الشتوية، واحدة من أقوى العواصف المسجلة في العقود الأخيرة، الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من 11 إلى14 كانون الأول/ديسمبر. واضطر ما يقرب من 10,000 شخص إلى إخلاء منازلهم والانتقال إلى ملاجئ مؤقتة في قطاع غزة. ووفقا لمصلحة مياه بلديات الساحل، غمرت المياه المناطق المنخفضة في أنحاء قطاع غزة في 25 موقعاً على الأقل.

صورة بواسطة شريف سرحان/وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)

موظفو الدفاع المدني يقومون بإخلاء الناس من منطقة النفق في مدينة غزة في عام 2013.

تحتاج غزة إجمالاً إلى 25 مضخة متنقلة بشكل طارئ لتمكين الاستجابة الفعالة للفيضانات المحتملة. ولا يتوفر حاليا سوى 13 مضخة في غزة، منها ستة في حالة سيئة وتحتاج إلى الاستبدال. وبتمويل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، قدمت مصلحة مياه بلديات الساحل طلبا لسبع مضخات متنقلة من خلال آلية إعادة إعمار غزة قبل عام واحد، ولكن الجهود المبذولة للحصول على موافقة إسرائيلية لم تكن ناجحة حتى الآن. وقدمت منظمة غير حكومية دولية طلبا إضافيا لثلاث مضخات متنقلة، لكنه لا يزال معلقا أيضا، في حين تم رفض طلب الحصول على مضخة متنقلة بتمويل من جمعية خيرية قطرية.

يخدم واحد من مشاريع مصلحة مياه بلديات الساحل المؤجلة حي الشيخ رضوان في مدينة غزة، وهي منطقة سكنية مساحتها 250 دونم مع أكثر من 1,000 أسرة تواجه خطرا كبيرا من الفيضانات. وتشمل المواد التي تنتظر تصريح الدخول لهذا المشروع ستة مضخات عمودية وغاطسة، بالإضافة إلى خط ناقل لتصريف مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي المتدفقة إلى البحر. والمشروع الآخر المؤجل هو لحي الأمل في خانيونس، حيث يواجه ما يقرب من 20,000 شخص خطر الفيضانات: هناك حاجة إلى ثلاث مضخات عمودية وغاطسة وخطي ناقلات.

إن تأثير ظروف الشتاء المقبل يدعو لقلق مئات الأسر التي دمرت منازلها خلال الأعمال القتالية عام 2014 والذين لا زالوا يعيشون تحت أنقاض منازلهم، أو في وحدات جاهزة أو في الخيام، مع إمدادات محدودة للغاية في الكهرباء والمياه ومرافق الصرف الصحي غير الكافية.

استعادة الوصول إلى الأرض في المنطقة المحظورة في غزة على طول السياج المحيط

كانت هذه المنطقة واحدة من أكثر المناطق تضررا خلال الأعمال القتالية في عام 2014

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي واحدة من المنظمات القليلة التي تستطيع الوصول إلى المناطق المحظورة في المناطق الحدودية على طول السياج الحدودي مع وإسرائيل، وتقوم المنظمة بتسهيل إعادة تجريف وحراثة الأراضي الزراعية في هذه المناطق. وبحلول نهاية عام 2015، وللمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن، سيكون بمقدور ما يقرب من 500 مزارع الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة على مسافة بين 100 و300 متر من السياج، في المناطق التي لم يكن المزارعين قادرون على زراعتها للسبع إلى الـ 15 سنة الماضية.

كانت الأراضي الواقعة في هذه المنطقة من بين الأكثر تضررا في الصراع في الصيف الماضي، حيث دُمر أو تضرر أكثر من ثلثي المنازل، وتضرر ما يصل إلى 1,800 هكتار من الأراضي الزراعية. بالإضافة إلى ذلك تضررت بشدة مكونات رئيسية أخرى من البنية التحتية، مثل خطوط الكهرباء، وأنظمة الري، والآبار، والخزانات، والدفيئات الزراعية، والمستودعات، وكذلك المعدات الزراعية والمستلزمات. وأمام هذا الوضع، لا يمتلك معظم المزارعين الوسائل اللازمة لإعادة تأهيل أرضهم أو لشراء البذور.

بحلول نهاية عام 2015، سيكون ما يقرب من 500 مزارع، ولأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن، قادرين على الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة على مسافة تبعد عن السياج ما بين 100 و300 متر، في المناطق التي لم يكن المزارعون قادرين على زراعتها في الفترة الماضية التي تراوحت بين سبع سنوات إلى 15 سنة.

هذا القسم مساهمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر

صورة بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مزارعون يبدؤون في إعادة زراعة أرضهم في بيت حانون.

تشكل صناعة زيت الزيتون 25 بالمائة من الدخل الزراعي للأرض الفلسطينية المحتلة، وتسهم في سبل العيش لما يقرب من 100,000 أسرة. وهناك مخاوف متكررة حول القيود المفروضة على وصول المزارعين إلى حقول الزيتون الخاصة بهم في مناطق معينة وكذلك حول عدم إنفاذ القانون بشكل كاف في مواجهة عنف المستوطنين.

وبعتبر هذا البرنامج توسيع لأول حالة استعادة للأراضي الزراعية في المنطقة الحدودية، والتي نُفذت فور انتهاء الأعمال القتالية عام 2014. في عام 2014، تم تجريف 730 هكتار من الأراضي الزراعية المتضررة على مسافة تصل إلى 1,5 كم من الحدود، وتم إصلاح 15 كيلومترا من الطرق الزراعية، يستفيد منها أكثر من 1,400 مزارع متضرر. تلقى أكثر من 1,350 مزارع في هذه المنطقة بذور القمح والبازلاء، مع محصول متوقع يبلغ 2,000 طنا متريا، وحصلوا على مبيدات أو مساعدات للسيطرة على آفة سوسة النخيل الحمراء، وتلقى 410 مزارعا فقدوا منازلهم دفعات نقدية للبدء بالزراعة المروية.

ونظرا لوجود متفجرات من مخلفات الحرب، عملت فرق اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا مع السلطات المعنية لتسهيل إزالتها بشكل آمن. وفي هذا العام، تم تجريف 300 هكتار من الأراضي في إطار التحضير لموسم تشرين الثاني/نوفمبر للأمطار؛ وستتم قريبا حراثة هذه الأراضي حتى يتمكن المزارعون من زراعة محاصيلهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم أصلاح 222 دفيئة زراعية متضررة تقع إلى الشرق من شارع صلاح الدين، ويجري حاليا إنشاء خزانين اسمنتيين مرتفعين، وأنابيب للمياه بطول 4,6 كم، وثلاث برك معدنية للري ونقاط توزيع للمياه لمساعدة المزارعين على إعادة ربطهم بمصادر المياه. وفي مناطق مثل المصدر، ودير البلح، ووادي السلقا، وعبسان الكبيرة وعبسان الجديده، سيبدأ البرنامج قريبا بإعادة تأهيل الطرق بحيث يستطيع للمزارعون الوصول إلى أراضيهم بسهولة أكبر.

موسم قطف الزيتون لعام 2015 يبدأ وسط تصاعد التوتر في الأرض الفلسطينية المحتلة

يتوقع أن يتراجع المحصول عن السنة السابقة

بدأ موسم قطف الزيتون خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وسط تصاعد الاشتباكات والهجمات (انظر القسم الخاص بالتصعيد). وكانت هناك أيضا مخاوف متكررة حول القيود المفروضة على وصول المزارعين إلى حقول الزيتون الخاصة بهم في مناطق معينة وكذلك حول عدم إنفاذ القانون بشكل كاف في مواجهة عنف المستوطنين.

ووفقا لوزارة الزراعة الفلسطينية، تشكل صناعة زيت الزيتون 25 بالمائة من الدخل الزراعي للأرض الفلسطينية المحتلة،[16] وتسهم في سبل العيش لما يقرب من 100,000 أسرة.[17] يبلغ الناتج الإجمالي المتوقع لهذا الموسم 18,000 طن من الزيت، بانخفاض قدره 25 بالمائة عن العام الماضي (24,000 ط) وتقريبا نفس الإنتاج في عام 2013 (17,600 طن).[18]الجدار له تأثير مباشر على سبل العيش المتعلقة بالزيتون. يحتاج المزارعون الفلسطينيون إلى تصاريح خاصة أو تنسيق مسبق للوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، والمعلنة بأنها «منطقة مغلقة». تراوح معدل الموافقة على طلبات الحصول على تصاريح خلال موسم قطف الزيتون في السنوات الأخيرة ما بين 50 و60 بالمائة. وبالنسبة لأولئك الذين حصلوا على تصاريح، يتم الدخول إلى «المنطقة المغلقة» من خلال ما يقرب من 85 بوابة مخصصة للوصول الزراعي.

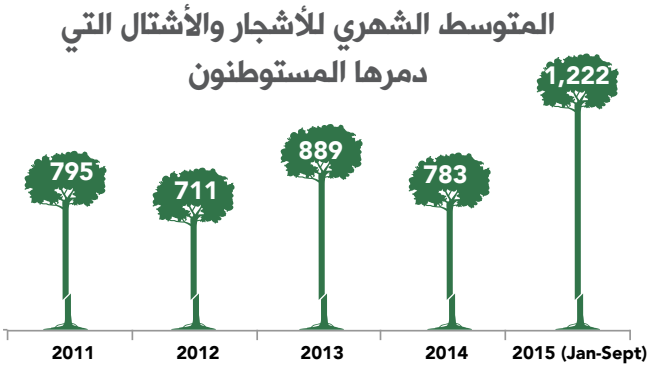

يمكن للمزارعين في 90 تجمع سكني فلسطيني تقريبا تملك أراضي داخل أو في محيط 56 مستوطنة إسرائيلية وبؤرة استيطانية، الوصول إلى أراضيهم فقط من خلال التنسيق المسبق مع السلطات الإسرائيلية. وعموماً لعدد محدود من الأيام خلال مواسم الحصاد والحرث. وخلال هذه الأيام، يمكن للمزارعين الوصول إلى أراضيهم مع بعض من الحماية من القوات الإسرائيلية، بينما يحظر دخول المستوطنين الإسرائيليين إلى هذه المناطق.

تعيق هذه القيود المفروضة على الوصول الأنشطة الزراعية الأساسية مثل الحراثة، والتقليم، والتسميد ومكافحة الآفات والتعامل مع الأعشاب الضارة، والتي لها تأثير سلبي على إنتاجية الزيتون وقيمته. وتشير البيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن أشجار الزيتون في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر انخفض إنتاجها بنسبة 60 بالمائة تقريبا مقارنة مع الأشجار المماثلة لها على الجانب الفلسطيني من الجدار.[19]

قوض المستوطنون الإسرائيليون سبل العيش القائمة على الزيتون في مناطق متعددة في الضفة الغربية باقتلاعهم وإتلافهم لأشجار الزيتون. بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2015، تضرر ما يقرب من 11,000 شجرة وشتلة، وهذا الرقم هو الأكبر منذ عام 2011 عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل هذا المؤشر. 45 بالمائة تقريبا من الأشجار المتضررة كانت في حادثة وقعت في قرية ترمسعيا في رام الله، حيث تم اقتلاع 5,000 شتلة زيتون (بعمر

"نحن نبيع المحاصيل ونعيش على المال الذي نجنيه. الشيء الأكثر أهمية بالنسبة لنا أننا لسنا مدينين."

زياد، أحد المزارعين الذين استفادوا من مشروع استصلاح الأراضي للجنة الدولية للصليب الأحمر

إجراءات وقائية اتخذتها المنظمات الإنسانية الدولية خلال موسم قطف الزيتون

للسنة الرابعة على التوالي، قام فريق الحماية، من خلال الفريق الأساسي المختص بعنف المستوطنين برئاسة مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بالتنسيق لنشر تواجد وقائي في 67 منطقة محددة كمناطق احتكاك حيث كان عنف المستوطنين متكررا. ويمكن إضافة مناطق أخرى على مدار موسم الحصاد على أساس الاحتياجات المحددة حديثا. وستقوم المنظمات المشاركة أيضا بجمع المعلومات حول الحوادث لاستخدامها في إعداد التقارير وإبلاغ استجابات الحماية (على سبيل المثال المساعدة القانونية، والاستجابة النفسية الاجتماعية أو مزيد من التواجد الوقائي)، وحيثما كان مناسبا، إطلاق استجابات مشتركة بين الفرق لحوادث عنف المستوطنين التي تؤدي إلى أضرار في الممتلكات.

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أشجار مقتلعة في سياق بناء الجدار في منطقة بيت لحم

3-2 سنوات) في اليوم الأول من عام 2015.[20] وفي كل عام أثناء وقبل موسم الحصاد، هناك تقارير متعددة عن بساتين فلسطينية يقطفها المستوطنون الإسرائيليون، وخاصة في المناطق المقيد وصول الفلسطينيين إليها.

كذلك، يؤثر الترهيب والاعتداءات الجسدية على المزارعين الفلسطينيين خلال موسم الحصاد على الإنتاج. ومثل هذه الحوادث تراجعت في السنوات الأخيرة بسبب تعزيز انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في المناطق الحساسة حول المستوطنات الإسرائيلية. وفي بعض الحالات يتم توفير تواجد وقائي بتنسيق من فريق الحماية (انظر الصندوق بشأن الإجراءات الوقائية). ومن المرجح أن يؤثر الارتفاع في الحوادث منذ منتصف أيلول/سبتمبر على هذا الاتجاه ويؤدي إلى ارتفاع في عدد الحوادث أكثر مما كان عليه في السنوات الأخيرة.

يرتبط انتشار عنف المستوطنين الإسرائيليين والتخريب ضد أشجار الزيتون ارتباطاً وثيقاً مع عدم قيام السلطات الإسرائيلية بإنفاذ القانون بشكل كاف.

يرتبط انتشار عنف المستوطنين الإسرائيليين والتخريب ضد أشجار الزيتون ارتباطاً وثيقاً مع عدم قيام السلطات الإسرائيلية بإنفاذ القانون بشكل كاف. ووفقا لمنظمة يش دين الإسرائيلية غير الحكومية، فإن أكثر من 96 بالمائة من الشكاوى المقدمة للشرطة الإسرائيلية بين عامي 2005 و2014 بشأن إقدام المستوطنين الإسرائيليين على إلحاق الضرر بصورة متعمدة بأشجار مملوكة للفلسطينيين، والتي تابعتها المنظمة، أُغلقت دون توجيه لائحة اتهام.[21] إن عدم كفاية إنفاذ القانون لا يقتصر على محاسبة المسؤولين عن الهجمات العنيفة وحسب، ولكن ينطبق أيضاً على الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة والعامة، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، الأمر الذي ينعكس على سياسة شرعنة البؤر الاستيطانية التي بنيت دون موافقة رسمية مسبقة وبأثر رجعي. وأشارت تقارير إعلامية صدرت مؤخراً إلى أن السلطات الإسرائيلية تعتزم إضفاء وضع قانوني على أربع بؤر من هذا النوع (عدي عد، إيش كوديش، كيدا، وأحيا) في محافظة نابلس.[22] اثنتان من هذه المستوطنات متورطتان في هجمات ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم بشكل متكرر.

آخر التطورات

استأنفت السلطات الإسرائيلية سياسة الهدم العقابية لمنازل الفلسطينيين المتورطين في هجمات ضد المدنيين الإسرائيليين في تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى عدد من عمليات الهدم في القدس الشرقية والخليل. وسيتم معالجة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في إصدار تشرين الثاني/نوفمبر من النشرة الإنسانية.

بموجب القانون الدولي، فإن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بحماية المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. ويجب عليها أن تضمن وصول المزارعين الفلسطينيين الآمن ودون عوائق إلى أراضيهم الزراعية على مدار العام وضمان محاسبة للمسؤولين عن الهجمات.

تراجع في عمليات الهدم في الضفة الغربية وعمليات التهجير خلال أيلول/سبتمبر

استمرار المخاوف بشأن المجتمعات الرعوية الفلسطينية المعرضة لخطر الترحيل القسري

انخفض عدد عمليات الهدم في أيلول/سبتمبر 2015 مقارنة مع شهر آب/أغسطس، والذي شهد أعلى عدد من المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية (145) في خمس سنوات. تم هدم ما مجموعه 13 مبنى يمتلكها فلسطينيون لعدم وجود رخصة بناء تصدرها إسرائيل، مما أدى إلى تهجير تسعة أشخاص (بينهم خمسة أطفال).

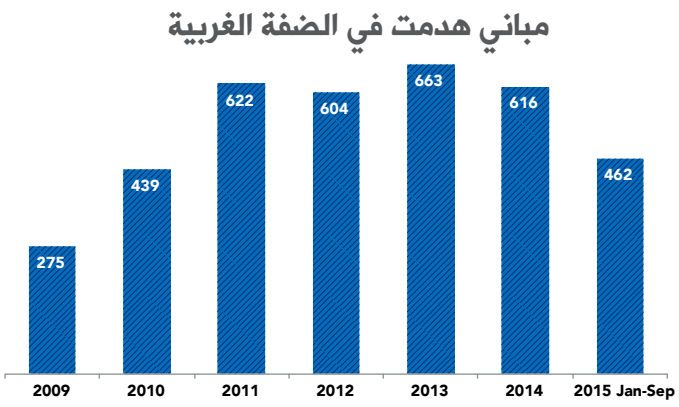

بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2015، تم هدم ما مجموعه 462 مبنى يمتلكها

فلسطينيون، تقريبا نفس العدد في الفترة المماثلة من عام 2014. وانخفض عدد المهجرين نتيجة للهدم (525) بنسبة 45 بالمائة مقارنة مع عام 2014. ويعكس هذا زيادة في استهداف المباني ذات الصلة بسبل العيش في عام 2015 (على سبيل المثال حظائر الحيوانات، وغرف التخزين، وصهاريج المياه، والمعارض التجارية) بدلاً من المباني السكنية.

أحد عشر من المباني التي هدمت كانت في المنطقة (ج)، وتشمل ثلاثة مباني تجارية في بلدة حزما (القدس)، ومبنى تجاري واحد في خلة سكاريا (بيت لحم)، وخمسة مباني زراعية ومبنيين سكنيين شرق تجمع طيبة البدوي (رام اللّه). جميع أولئك الذين هُجروا خلال شهر أيلول/سبتمبر يقيمون في هذا التجمع، والذي هو واحد من 46 تجمعاً في وسط الضفة الغربية معرضة لخطر الترحيل القسري بموجب خطة «إعادة التوطين» الرسمية الإسرائيلية.

انخفض عدد عمليات الهدم في أيلول/سبتمبر 2015 مقارنة مع شهر آب/ أغسطس، والذي شهد أعلى عدد من المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية (145) في خمس سنوات.

في خطوة ذات علاقة، قدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر الموافقة على تراخيص للبناء لـ 35 وحدة سكنية في أحد مواقع إعادة التوطين (الجبل الغربي، شرق القدس)، رغم أن هوية الحاصلين على هذه التصاريح والمسؤولية عن البناء الفعلي تبقى غير واضحة.

لم تحدث عمليات هدم لأي من المباني الممولة دولياً في هذا الشهر، ولكن تلقى 18 مبنى تمولها الجهات المانحة الدولية، وقُدمت كمساعدات إنسانية لثلاث تجمعات في جنوب الخليل ، أوامر هدم أو وقف العمل. اثنان من هذه التجمعات (حلاوة وجنبا) معرضان لخطر الترحيل القسري بسبب موقعهما في منطقة حددتها السلطات الإسرائيلية بأنها «منطقة إطلاق نار» للتدريب العسكري. وهي من بين 12 مجتمع معرضة للخطر في منطقة إطلاق النار هذه والتي هي موضوع مقاضاة طال أمده في محكمة العدل العليا الإسرائيلية. وفي المجتمع الثالث، منطقة شعب البطم، و هي متاخمة لمنطقة إطلاق النار، صدر بحق مدرسة مولتها الجهات المانحة وتخدم 40 طالباً أمر بوقف العمل في أيلول/سبتمبر. وإجمالا، تبلغ قيمة المباني المستهدفة في هذا الشهر أكثر من 82,000 يورو.

الهوامش

1. تشمل أعداد الخسائر البشرية الأشخاص الذين تلقوا العلاج الطبي من فرق المسعفين على الأرض، وفي العيادات المحلية والمستشفيات. ووفقا لوزارة الصحة الفلسطينية، تم علاج 2,355 فلسطينياً في المستشفيات فيما يتعلق بحوادث تشرين الأول/أكتوبر.

2. بيان صادر عن المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في اجتماع خاص لمجلس حقوق الإنسان، متاح على الرابط: http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/Media.aspx?IsMediaPage=true&LangID=E.

3. لمزيد من التفاصيل حول الحوادث الأولى انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الأسبوعي بشأن حماية المدنيين، 14-8 أيلول/سبتمبر 2015.

4. أرقام الخسائر البشرية بين الإسرائيليين تستثني تلك التي وقعت داخل إسرائيل، ولم يشارك بها فلسطينيون من الأرض الفلسطينية المحتلة سواء كضحايا أو كجناة.

5. البيان الصادر عن المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في اجتماع خاص لمجلس حقوق الإنسان، وهو متاح على: http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/Media.aspx?IsMediaPage=true&LangID=E.

6. قال قائد شرطة منطقة القدس، موشيه إدري: «أي شخص يطعن اليهود أو يؤذي الأبرياء يستحق أن يُقتل». (والاه نيوز، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2015، بالعبرية). وأعلن وزير الامن الداخلي الاسرائيلي جلعاد أردن: «كل إرهابي يجب أن يعلم أنه لن ينجو من الهجوم الذي هو على وشك تنفيذه».

7. القواعد الأساسية في هذه القضية مشتقة من المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة 43 من لوائح لاهاي لعام 1907؛ وتنعكس في المبدأ 9 من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الضباط المكلفين بإنفاذ القانون.

8. رسالة من النائب العام يهودا وينشتاين إلى المركز القانوني لحقوق الأقليات في إسرائيل (عدالة)، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2015. انظر أيضا: http://www.israelhayom.com/site/newsletter_article.php?id=29231

9. وفقا للمعلومات التي قدمتها بتسيلم ومركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

10. التقرير الأسبوعي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2015

11. وفقا لتقرير المكتب الوطني لإعادة إعمار غزة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2015

12. يجب تأكيد تمويل 4,000 وحدة أخرى بحلول نهاية العام.

13. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسامية، النشرة الإنسانية، أيلول/سبتمبر 2015، ص. 3.

14. انظر بيانات آلية إعادة إعمار غزة: grm.report/#/Residential

15. مجموعة المياه في حالات الطوارئ والصرف الصحي والنظافة هي ائتلاف من 27 مؤسسة تعمل في قطاع المياه والصرف الصحي في الأرض الفلسطينية المحتلة. أنشئت في عام 2002، وتضم في عضويتها منظمات غير حكومية دولية ووطنية ووكالات الأمم المتحدة.

16. يشمل قيمة الزيتون المقطوف وزيت الزيتون المعالج (بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، معدلات 2010-2003). انظر أيضا القدس، 28 أيلول/سبتمبر 2015. http://www.alquds.co.uk/?p=410229

17. يشمل هذا 80,000 أسرة الذين يملكون سندات ملكية للأراضي التي تحتوي على أشجار الزيتون وفقا لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة -الفاو وتقرير مسح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والامن الغذائي لعام 2012 لوكالة أونروا، بالإضافة إلى 20,000 عامل مستخدم وأسر يعملون في إطار ترتيبات تقاسم المحصول خلال موسم قطف الزيتون السنوي.

81. www.raya.ps/ar/news/922272.html; الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، «بيان صحفي حول مسح معاصر الزيت في فلسطين»، 2014.

19. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، شباط/فبراير 2014، صفحة. 9.

20. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، كانون الثاني/يناير، صفحة 16 -17

21. يش دين، 96,6 بالمائة من التحقيقات في الاعتداءات على الأشجار الفلسطينية أُغلقت بسبب قصور الشرطة. تم تقديم لوائح اتهام في أربع حالات فقط، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2014. متاح على الرابط: http://www.yesh-din.org/infoitem.asp?infocatid=633

22. حاييم ليفنسون، هآرتس، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_11_10_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.